دور نظرية السياق في تحديد الدلالة "النبي" أنموذجًا

د. أنس أحمد قرقز* د. عبد الله حسن الذنيبات*

تاريخ وصول البحث: 2024/7/10م تاريخ قبول البحث: 2024/9/18م

الملخص

الأهداف: يهدفُ البحثُ إلى تَوضيحِ دَوْرِ السِّياقِ لكَلمةِ النَّبيّ مُتلازِمةً بِمُحمدٍ صلى الله عليه وسلم، ويَهدفُ إلى دراسةِ تَطوّرِ الدَّلالةِ التَّاريخيةِ والمُقارَنةِ لَها، بالإضافَة إلى تَحديدِ المَلامحِ التَّمييزيَّةِ لها. وجاءَ اختيارُ نظريةِ السياقِ لِتخليصِ البحثِ مِن أيّ درسٍ غيرِ لغويّ.

المنهجية: بُنِيَ البَحثُ على المَنهجِ الوصْفيّ التَّحليليّ في تأصيلِ كلمَةِ النَّبيّ، وعندَ التَّطبيقِ على النُّصوصِ اللغويَّةِ والقُرآنيةِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ. والمَنْهجِ المُقارِنِ؛ عندَ مُقارنَتِها بِاللُّغاتِ السَّاميَّةِ.

نتائج البحث: تَوَصَّلَ الباحثانِ إلى جُملةٍ مِنَ النَّتائجِ، أبْرَزها أنَّ كلمةَ النَّبيّ مِن المُشتَرَكِ السَّامي، وكانَ للسِّياقِ الدَّورُ الرَّئيسُ في تحديدِ الدلالةِ المركزيّة للكلمةِ؛ إذ كشفَ أنَّ النَّبيَّ متعلّقٌ بالنبأ العظيمِ، أمّا الدلالةُ الاجتماعيةُ فالنبيُّ لا يكونُ إلاّ بشرًا، أمّا الرسولُ فقد يكونُ بشرًا وقد يكونُ ملَكًا، وتصاحب لفظُ النبيّ بالأمي، فيما تصاحب لفظ الرسولِ بالكتاب. وبيّن السياق أنَّ وحيَ النّبيّ خاصٌ لا يُشترَطُ تبليغُه، أمّا وحيُ الرسولُ فليسَ خاصًّا، ولا يحقُّ له كتمانُه. وكشف السياقُ أنَّ صلاحياتِ النَّبيّ أَوْسعُ مِن صلاحياتِ الرَّسولِ، ولا تَجبُ طاعةُ النَّبيّ، بلْ تَجبُ طاعةُ الرَّسولِ، وأكَّد السياقُ أنَّ النّبيَّ محمّدًا آخِرُ الأنبياءِ، أمّا الرّسولُ مُحمّدٌ فليسَ آخِرَ الرُّسُل.

الخلاصة: كَلمةُ النَّبيّ لا يُمكنُ أنْ تَكونَ مُرادِفةً لِكلمةِ الرَّسولِ؛ فالأعمالُ والواجباتُ التي كُلِّفَ بِها النَّبيُّ مختلفةٌ عن أعمالِ الرَّسولِ وواجباتِهِ.

الكلمات المفتاحية: النبي، النظرية السياقية، الدَّلالة اللغوية، الرسول، المصاحبات اللفظية.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Role of Context Theory in Determining Meaning: The Prophet as a Model

Abstract

The study aims to clarify the role of the context of the word of the Prophet in conjunction with Muhammad, peace be upon him, and it aims to examine the development of its historical and comparative meaning, in addition to identifying its distinctive features. The choice of the context theory came to free the research from any non-linguistic lesson. The study adopted the descriptive analytical approach in originating the word of the Prophet, and by applying linguistic and Quranic texts and prophetic hadiths, and the comparative approach, when comparing it to Semitic languages. The researchers reached a number of results, the most prominent of which is that the word Prophet is a semitic polysemy, and the context played the key role in determining the central meaning of the word; as it revealed that the prophet is related to the great news, as for the social meaning, the prophet is only a human being, while the messenger may be a human being or an angel, and the word prophet is associated with the illiterate, while the word messenger is associated with the book. The context showed that the prophet's revelation is special and does not require its delivery, while the messenger's revelation is not special, and he has no right to conceal it. The context revealed that the powers of the Prophet are broader than those of the Messenger, and that it is not obligatory to obey the Prophet, but rather it is obligatory to obey the Messenger. The context confirmed that the Prophet Muhammad is the last of the Prophets, but the Messenger Muhammad is not the last of the Messengers. The study concludes that the word Prophet cannot be synonymous with the word Messenger; the works and duties that the Prophet was charged with are different from the works and duties of the Messenger.

Keywords: Prophet, Contextual theory, Linguistic semantics, Messenger, Collocations

مشكلة البحث:

تتلخصُ مشكلةُ البحثِ في جُملةٍ مِن الأمورِ أَبرزُها: عدمُ دراسةِ الكلمتينِ في حالِ اتحادِهما في شخصٍ واحدٍ كمحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وبناءً على هذا الدرسِ فقد ظَهرَتْ نتائجُ الدَّارسينَ مُختلفةً.

والأمرُ الثاني: اختلافُ اللغويينَ والمفسرينَ والأصوليينَ في تحديدِ أصلِها الصَّرفي، مما نتجَ عنه اختلافُهم في دلالةِ كلمةِ النَّبيّ.

مجال البحث: كلمةُ النبيّ في السياقاتِ اللغويةِ والدينيةِ، والكتبِ اللغويةِ، والمعاجمِ، والكتبِ المقارنةِ، وكتبِ التَّفسيرِ.

أسئلة الدراسة:

1.ما سببُ اختلافِ اللغويينَ العَربِ، والمفسرينَ والأصوليينَ في تحديدِ دلالةِ كلمةِ النَّبي؟

2.كيف تساعدُ النظريةُ في إثباتِ الترادفِ أو نفيِهِ بينَ كلمتي النَّبيِ والرسولِ؟

3.كيفَ يمكنُ تطبيقُ آلياتِ الدَّرسِ الدَّلاليّ الحديثِ على كلمةِ النَّبي؟

4.هل يمكنُ للنظريةِ أنْ تُساهمَ في الفَصلِ بينَ مفهومَي: النبيّ محمدٍ والرسولِ محمدٍ؟

الدراسات السابقة:

لم يقفِ الباحثانِ على دراسةٍ دلاليةٍ تقومُ على أنَّ النبيَّ والرسولَ شخصٌ واحد، أمّا الدراساتُ التي عثرنا عليها فنَهَضَتْ على اعتبارِ أنَّ النبيَّ شخصٌ والرَّسولَ شخصٌ آخرُ، وأغلبُ الدراساتِ جاءت وَفْقَ منظورِ الشريعةِ الإسلامية، أو الدَّرسِ الدينيّ لا الدلالي- وإنْ ظهرتْ بعضُ العناوينِ اللغويةِ إلا إنَّها لمْ تخرجْ عن الدراساتِ الفقهيةِ والتشريعيةِ والعقديّة، وهي على النحو الآتي:

1.دراسة الشيش، عبد الحميد. [2023]، بعنوان: رسالة السول في الفرق بين النبي والرسول وما يتعلّق بذلك. للشيخ: علي شيخ الحنفي، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، مج24، ع 1.

2.دراسة العايد، سليمان بن إبراهيم. [2021 م]، بعنوان: الفرق بين النبي والرسول: عرض ونقد، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج7، ع26.

3.دراسة بوعجيلة، فتحي، [2018م]، وهي بعنوان: صورة النبي والرسول في القرآن: التأويل الإباضي أنموذجاً، مجلة مسارات، ع13.

4.دراسة الخطاف، حسن. [2017م]، وهي بعنوان: مفهوم الرسول والنبي: دراسة بين التوجهات الكلامية والنصوص القرآنية، مجلة إسلامية المعرفة، مج23، ع90.

5.دراسة العلوي، ذياب بن مدحل بن دخيل، [2012م]، وهي بعنوان: الفرق بين النبي والرسول، مجلة الدراسات العقدية، مج 4, ع 8.

6.دراسة حقي، أحمد معاذ بن علوان. [2004م]. بعنوان: الفرق بين النبي والرسول دراسة تحليلية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع 28.

7.دراسة الزيوت، يوسف محمد. [2003م]، بعنوان: معايير التفريق بين النبي والرسول جمع ودراسة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 19، ع 1.

دراسة شايب لخضر، [2002م]، وهي بعنوان: النبي والرسول... عناصر الاشتراك وأسس الاختلاف: دراسة في تقويم المصطلح العقدي، مجلة الإحياء ع5.

تعقيب على الدراسات السابقة:

اعتمدنا على الدراسات الحديثة؛ لأكثرَ من سببٍ منها أنها ذكرتْ آراء القدماءِ وجمعتها وناقشتها. وأردنا أن ننطلق مما انتهت إليه هذه الدراسات وأنْ لا نُعيدَ الدرسَ مرةً أخرى.

انطلقتِ الدراساتُ المذكورةُ آنفًا من منطلقينِ: الأول: اتفاقها على أنَّ الدراسات القديمة والحديثة لم تتفقْ على تحديدِ دلالةِ كلمتي النبيّ والرَّسول. واتّفقتْ جميعُها على الآتي:

القول الأول: النبيُّ مَن أُوحِي إليه، ولمْ يُؤمَرْ بالبلاغ. والرسولُ مَن أوحِي إليه وأُمِر بالبلاغ.

القول الثاني: النبيُّ مَن بُعث بواسطةِ جبريلَ .عليه السلام .والنبيُّ مَن بُعِثَ مَنامًا.

القول الثالث: الرسولُ مَن بُعِث إلى قومٍ مخالفينَ. والنَّبيُّ من أُرسِل إلى قومٍ مُوافقينَ.

القول الرابع: الرسولُ مَن أوحِي إليه بِشَرعٍ جديدٍ. والنبيُّ مَن بُعِثَ مُجدِّدًا لِشرْعِ مَن قَبلَهُ مِن الرُّسُلِ.

المنطلقُ الثاني: انطلقتِ الدراساتُ مِن الجانبِ الديني، وأغفلَ بَعضٌ منها الجانبَ الدَّلاليَّ، وتعرّضَ بَعضُها إلى الدَّلالةِ بشيءٍ مِن الإيجازِ.

المُقدِّمة:

تناولَ الدارسونَ: اللُّغويونَ والأُصوليونَ والمُفسِّرونَ، ...، مُصطلحَيّ النَّبيّ والرسولِ منذُ أمَدٍ بعيدٍ، ومَا زالتِ الدِّراساتُ تَتْرَى إلى يومِنا هذا، ولسانُ حالِنا يقولُ: هل غادرَ الشُّعراءُ مِن مُتردّمِ.

ونسألُ أنفسَنا: ماذا يمكنُ أنْ نُضيفَ جديدًا في هذا البحثِ؟ وهل سيكونُ مفيدًا طرْحُ الموضوعِ للبحثِ والدَّرسِ بعدَ تلكَ البحوثُ التي تناولتْه على اختلافِ مشاربِها؟ وللإجابةِ، علينا أنْ ننظرَ فيما قدّمه السابقونَ.

وإذ انَظرْنا فيما قَدّمه الدَّارسونَ؛ فإنَّنا نَجِدُ نتائجَهم – رغمَ كثرةِ الجَدلِ فيها- قدْ صَدرت على اعتبار أنَّ النبيَّ والرسولَ شخصانِ مختلفانِ، ولمْ تُركّزِ تلكمُ الدراساتُ على اعتبارِ أنْ تجتمعَ

الصِّفتانِ: النبوةُ والرسالةُ في شخصٍ واحد، ورغم أنَّ مُنطلَق الدَّارسِينَ- مُتباين نوعًا مَا، فاللغويونَ ناقشوا الكلمةَ من **ناحيتينِ**: **الأولى**: الصّرفيةِ، ولمْ يتَّفقوا فيها على الأصلِ الصّرفيّ للكلمةِ فيما إذا كانَت مهموزَةً أمْ لا؟ وأدّى هذا إلى اشتراك دلالتي المهموز وغير المهموز. **والثانية**: الدّلاليةِ، واختلفوا في تحديدِ دلالةِ الكلمةِ؛ لأنهم بنَوا دراساتِهم على الدلالة المُعجمية، وانطلقوا إلى الدَّلالةِ السياقيةِ مغفلينَ التَّطورَ التاريخيَّ لدلالةِ الكلمةِ، ولمْ يتطرّقوا إلى علاقةِ الكلمةِ باللغاتِ السامية؛ وجاءت نتيجتُهم بناءً على الدَّلالة الإسلامية لا غير، وهذه الأسبابُ هي التي أدَّتْ إلى اختلافِ الدلالةِ عندَهم.

أمّا المفسّرون فلم يفرقوا بين مصطلحي النبي والرسول [فمحمدٌ النبي هو محمد الرسول]، ومَن فرّقَ منهم فقد اعتمدَ رأيًا مِن الآراء التي ذكرناها سابقًا، أو أنه ذكَر بأنَّ ذلك مما يزيدُ النبيَّ الرسولَ عُلُوًّا ومَكَانةً (1).

وقد تداخلَ صنيعُهُم مع الأصوليّينَ في اعتمادهم جميعًا على نوعٍ محدَّدٍ منَ النصوصِ الدِّينيةِ واللُّغوية، وتشابهَتْ طريقةُ مُعالجَتِهم في تحديدِ دلالةِ كلٍّ من الكلمتينِ، وكذلك اختلفَ الأُصوليونَ والمفسِّرونَ في تَحديدِ دَلالةِ كَلمتَي النَّبيّ والرَّسولِ، فَهُما مِن المُترادفِ عندَ بَعضِهم، ووَجدنَا فروقًا دلالية وملامحَ تمييزيةً بين الكلمتين عندَ آخرينَ. وظلَّتْ نتائجُ المفسّرينَ محصورةً في دائرةِ النُّصوصِ الدينيةِ تتراوحُ بين أقوال اللغويينَ والأصوليينَ وعلماءِ الكلامِ مِن الفِرق

الإسلاميةِ، التي ترى أنّ النبيَّ شخصٌ والرسولَ شخصٌ آخر، وهذا هو السببُ الرئيسُ في اختلافهم وعدم اتفاقهم على رأيٍ واحدٍ.

ويرى الباحثان أنَّ السياقَ اللغويَّ قد أوضحَ دلالةَ كلمةِ النَّبيّ متلازمةً مع محمد، وفرّقَ بين المفهومين: فالنبيُّ محمدٌ مُختلف عن الرسولِ محمدٍ، ولا يمكن أنْ يقعا في علاقةِ الترادف؛ فالنبيُّ محمدٌ له وظائفُ وصلاحياتٌ اختلفتْ عن تلكَ التي كانت للرسول.

وهذا البحثُ يتوقَّفُ عند كلمةِ النبيّ تأصيلاً ودلالةً، مُنطلِقًا مِن الدَّلالةِ الصَّرفيةِ وانتهاء بالدَّلالة السياقية، مُفيدًا مِنَ الدِّراساتِ السابقةِ، مُركِّزًا على الصِّفتينِ في شخصٍ واحدٍ: نبيّ ورسول، وتحديدًا محمّدًا صلى اللهُ عليه وسلمَ، لا في شخصينِ مختلفينِ كآدمَ ونوحٍ.

ويحاولُ البحثُ الإجابةَ عنْ سؤالٍ مركزيٍّ تتفرعُ عنه مجموعةٌ مِن الأسئلةِ، كيف يمكن للسياق اللغوي أنْ يُسهِمَ في تحديد دلالة النبي، بالإضافة إلى الأسئلة السابقة.

وبناءً على ما يَقتضيهِ البَحثُ فقد جَعلناهُ قسمينِ: الأوَّل: مختصٌّ بالنصوص اللغوية واللغات السامية، والثاني: مختصٌّ بالنصوص الدينية.

نظرية السياق:

إنّ تحديدَ دلالةِ الكلمةِ لا ينكشفُ إلاّ إذا وُضِعتْ في سياقاتٍ مُختلفةٍ[2]، فمَعنى الكلمةِ- حسبَ النظريةِ- هو استعمالُها في اللُغةِ، أو الدّورُ الذي تؤدّيهِ[3]. واستبعدتِ النَّظريةُ الدلالةَ المعجميةَ[4]، ورأتْ أنَّ دراسةَ دلالاتِ الكلماتِ تتطلَّبُ تحليلاً للسياقاتِ والمواقفِ التي تَرِدُ فيها، وبناءً على هذا فإنَّ دلالة الكلمة ستتعدَّلُ تبعًا للسياقِ الذي تقعُ فيه. وتكمنُ قيمةُ السياقِ في أنَّه يخلِّصُ الكلمةَ من الدلالات الماضيةِ التي تدعُها الذاكرةُ تتراكمُ عليها[5]؛ ولهذا نجدُ النظريةَ قد

اعتنت بكلِّ ما يحيطُ بدلالةِ الكلمة، فظهرت أقسامٌ متعددّةٌ للسياقِ هي[6]: الأول: السياقُ اللُغوي. الثاني: السّياقُ الانفعاليُّ. الثالث: السياقُ الثقافيُّ. الرابع: السياقُ المقاميُّ (الموقف). ورفضَ بعضٌ مِن أصحابِ هذه النظريةِ السياقاتِ الثلاثةَ الأخيرةَ، ولم يقبلوا إلا السياقَ الأوَّلَ، (اللغوي)، ويُقصَدُ بهِ ذلكَ التّغيّرُ الذي يَحدثُ للكلمةِ حيثما تغيَّرَ سياقُها اللُغويُّ واستقلّوا بنظريةٍ جديدةٍ عُرِفتْ بِأكثرَ مِن عشرينَ اسمًا، أشهرُها: نظريةُ الرَّصْفِ، أو المصاحباتُ المعجميةُ. ويُقصَدُ بها: الارتباطُ الاعتياديُّ لكلمةٍ ما في لغةٍ ما بكلماتٍ أُخرى مُعيّنةٍ[7].

المصاحبات المعجمية للرسول والنبي:

لا بدّ أوَّلًا من التوضيحِ أنَّ مصطلحي النبيّ والرسولِ وردَا كثيرًا في السياقاتِ اللغوية، وقد ارتبطَ كلٌ منهما ولا سيّما في السياقِ القرآني بكلماتٍ باتتْ مُتلازمةً مع كلِّ مصطلح، وصارتْ تلك المتلازماتُ (المصاحبات اللفظية) هي المحدداتُ التكوينيةُ لكلٍّ منهما، وسنذكر بعضًا من السياقات القرآنية التي تبين أنَّ كلَّ كلمةٍ لها مصاحباتُها اللفظية، ومن ذلك ما ورد متصاحبًا مع الرسول قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النِّسَاء : ١٣٦]، فالتصاحبُ هنا مع كلمةِ الكتابِ الذي أُنزلَ إليه، وهذا يدلُّ على أنَّ الرسولَ مرتبطٌ بكتابٍ سماويٍّ، وقوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولًا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٥١]، والتصاحبُ اللفظيُّ هنا مع الكلمات: يتلوا الآيات، ويزكي، ويعلمّ الكتابَ والحِكمةَ، ويعلِّمُهم أشياءَ لمْ يعرفوها مِن قبلُ، فهذه المصاحباتُ تُبيّنُ وظيفةَ الرسولِ: التلاوة والتعليم. وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ

فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المَائِـدَة: ٦٧]، فالتصاحبُ اللفظيُّ جاءَ معَ وظيفةٍ جديدةٍ هي التبليغُ، (ما أنزلَ ربُّه إليه)، وقدْ تقعُ صعوبةٌ في التبليغِ فناسبَهُ عِصمةُ اللهِ له؛ فالعِصمة متلازمةٌ مع الرسولِ، وقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المَائِـدَة: ٩٢]، وتصاحبتْ كلمةُ الرسولِ معَ طاعتِه، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النِّسَاء: ٨٠]، والتلازمُ جاء في هذه الآية بوجوبِ طاعةِ الرَّسولِ، بلْ إنَّ طاعتَه مِن طاعةِ الله تعالى. ونخلُصُ مِن هذا أنَّ كلمةَ الرسولِ قد تصاحبتْ مع الكلماتِ: الكتاب، والتلاوة، والتعليم، والتبليغ، والعصمة، والطاعة.

أمّا المصاحباتُ اللفظيةُ لكلمةِ النبيّ، فسنذكرها بالتفصيل في موضعها.

القسم الأول: تأصيل كلمة النبي:

- **في اللغات السامية:**

ترى مصادرُ اللغاتِ السامية أنَّ الكلمة منَ المشتركِ السامي، إذْ جاءت في الأكادية بصيغة نبو(m)nabû ونبئو Nabā,û,(m) بمعنى: يُسمّي، يدعو[8]، وبمعنى صَوْت أو صَيْحة أو صاحَ أو صَوَّتَ [9]، ووردتْ في الحبشيةِ Nabïy بمعنى مَن أنبأَ عَن اللهِ [10]، والفِعلُ نبَّأ Nabbaā بمعنى أخبَرَ[11]، وفي السَّبَئيّة [العربية الجنوبية] نبأ بمعنَى نَذَرَ قُربانًا لإلهٍ [12]، وجاءَ الجذْرُ نبأ Nabā في العِبريَّةِ مِن هذا المعنى، ومِنه Nabi بمعنى نَبِيّ، ناطق، أو متكلّم [13]. وفي السُّريانية بمعنى الرَّائي؛ أي النَّاظر، والمُنذِر بِوَحيٍ مِن اللهِ بالكائناتِ قبلَ كونِها، والاسمُ: النُّبوَّة [14]. ووجودُ الكلمةِ أو إحدى صِيَغِها في اللغاتِ الساميةِ التي ذكرناها ينفي صحةَ ما زعمَه البطريركُ "مار أغناطيوس" في أنَّ

النَّبيَّ كلمةٌ سُريانيةٌ [15]؛ وذلك أنَّ بعضًا من تِلكم اللغاتِ أقدمُ من السُّريانية، فكيف ينصُّ على سُريانيتها؟ أمّا دلالتُها فيمكنُ القولُ: إنَّ الكلمةَ لمْ تكنْ مرتبطةً بالإلهِ في أولِّ الوضعِ، إذ إنَّ دلالتها الوضعيةَ كانت تُطلَقُ على المتحّدثِ أو المتكلّمِ بأمرٍ له شأنٌ، ثمَّ ضُيِّقت دلالتُها بالمنبئِ عنِ اللهِ.

- **الدلالة في اللغةِ العربيةِ:**

الدلالةُ المركزيةُ لكلمةِ النبيّ:

تَمرُّ الدلالةُ المركزيةُ بثلاثِ مراحلَ لِتصيرَ مركزيَّةً: **المرحلةُ الأولَى**: الوضعيةُ.

نكادُ نجزمُ أنَّ الدلالةَ الوضعيةَ للنَّبأ (النبيّ) كانت متقاربةً مع اللغاتِ الساميةِ إذْ دلَّت في أولِّ وضعها على الخبرِ المهم، وممَّا يؤشِّرُ به قولُ الشاعر [16]:

أَلَمْ يَحْزُنْكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ سَراةُ بني العَبيدِ؟

والدَّلالةُ ذاتُها (الخَبرُ المُهِمُّ) عند أُحَيحيَةَ بنِ الجُلاحِ الأوسيّ [17]:

نُبِّئْتُ أَنَّكَ جِئْتَ تَسْـ ـرِي بَيْنَ دَارِي وَالقُبَابَهْ

وبَقِيَتِ الكلمةُ مُستعمَلَةً في العصرِ الجاهليّ في دائرةِ الخَبَرِ والمُخبِرِ، فهذا النابغةُ يُطلقها على المُخَبِّرِ بالأمرِ الخفيّ [18]:

وَأَنْبَأَهُ المُنَبِّئُ أَنَّ حَيًّا حُلُولًا مِنْ حَرَامٍ، أَوْ جُذَامِ

وَأَنَّ القَوْمَ نَصْرُهُمُ جَمِيعٌ فِئَامٌ مُحْلِبُونَ إِلَى فِئَامِ

المرحلة الثانية: الدلالة الاجتماعية:

لِكي تكتسبَ الكلمةُ دلالتها المركزيةَ لا بدَّ أن يشيعَ استعمالُها بينَ أفرادِ المجتمعِ، ويستعملونها فيما بينهم. وهذا ما لاحظناه سابقًا، إذ عرفَ الجاهليونَ الكلمةَ بدلالتها السابقة، وبِما أنَّ المجتَمعَ الجاهليَّ كانَتْ تظهَرُ عليهِ علاماتُ التّدينِ في المصطلحاتِ تحديدًا؛ إذ كان يؤمنُ باللهِ، ويُعظِّمُ بيتَه، بيدّ أنّه لمْ يعهَدْ ظهورَ الأنبياءِ بينَهم، ولرُبّما تسرّبتِ كلمةُ النبيّ إلى المجتمعِ بتأثيرِ المتديّنينَ النصارى من اللغةِ السُّريانيةِ، ومما يُستشهَدُ به في قولٍ منسوبٍ إلى كعبِ بنِ لؤيٍّ القُرشيّ[19]: "زَيّنوا حَرَمَكم وعَظِّموه، وتَمسَّكوا بِهِ ولا تُفارِقوهُ، فإنَّه سيأتي لهُ نَبَأٌ عظيمٌ، وسيَخرجُ منهُ نبيٌّ كريمٌ"[20]. وهنا نرى الاستخدامَ للدلالةِ على الإنسانِ المُختارِ الَّذي يُخبِرُ عنْ رَبِّهِ.

المرحلة الثالثة: الدلالة المُعجميةُ. بما أنَّ الكلمةَ انتشرتْ في المجتمعِ الجاهليّ بتلكَ الدلالتينِ، فهنا تكون الكلمةُ قد اكتسبت دلالتها المعجميةَ التي تعارفَ عليها الناسُ في أذهانِهم.

أمّا في العصرِ الإسلاميّ فتذكرُ المصادرُ اللُّغويةُ دلالتينِ للمُتنَبِّئ، الأُولَى: التَّكَهّنُ بأخبارِ الغيبِ، ومنه قولُ الكُمَيتِ [21]:

فَحَلُّوَا دَارَ مَكْرُمَةٍ وَعِزٍّ نَفَوْا عَنْهَا أَعَادِيَ شَانِئِينَا

وَأَبْطَحَ ذِي المَجَازِ، وَحَيْثُ تَلْقَى رِجَالَ عُكَاظِ المُتَنَبِّئِينَا

والثانية: المُدَّعي النبوَّةَ عنِ اللهِ: قالَ الأزهريُّ: وَكَانَت فِي تَمِيمَ امْرَأَةٌ كَذَّابةٌ أَيَّامَ مُسَيْلِمَةَ المُتَنَبِّئ فَتَنَبَّتْ هِيَ واسْمُها سَجاحٌ [22].

حافظتِ الكلمةُ على دلالتِها ولمْ تتعرّضْ أيٌّ منها للانقراضِ، فمن الدلالةِ الأولى ما نجدُه في الحديثِ عن التنبؤاتِ المستقبلية: توقّعات الفلك، أو الأبراج، أو النجوم أو الأحوالِ الجويةِ...

وغير هذا مما يتعلق بالكلام عن المستقبل، وتوقّع ما يمكن أن يحدثَ في المستقبلِ كالطالِع وقراءةِ الكفِّ وما أشبه.

أمّا الدلالةُ الأولى الوضعية المتعلّقة بالخبرِ المُهِمّ ونحوه فلا يفارقُ وسائلَ الإعلامِ إذْ نسمَعُ المذيعينَ يكثرونَ من صيغتين في أخبارهم: موجَز الأنباء، وإليكم الأنباءَ بالتفصيل.

نتوقّفُ عِندَ موضِعِ اختلافِ أسلافِنا اللُّغويينَ عند الدلالةِ الوضعيّة (أصلِ الكَلمةِ) وما يترتبُ عليه من اختلافٍ في الدَّلالةِ؛ لِنُجيبَ عن السؤالِ الأول من أسئلة الدراسة:

يتبيّنُ لنا أنَّ مَنْشأَ الخلافِ عندَهم وَمَرجِعُ ذلك وَمَردُّه إلى أمرين: الأولُ: عدمُ الاتفاقِ على أصل الكلمةِ فيما إذا كانت مِن نَبَا ينبو، أو مِن نبأ المهموز. والثاني: تحقيقُ الهَمزِ وتَرْكُه. وتركُ الهمزِ هذا نتجَ عنه تداخلٌ دَلاليٌّ بينَ نبأ ونبا.

وللتفصيلِ نقول: إذا نظرْنا في صوتِ الهمزةِ وجدنا أنَّه محلُّ خلافٍ بينَ القدماءِ والمحدثينَ، فالمحدثونَ يرونَ أنّه صوتٌ شديدٌ ليسَ مجهورًا ولا مهموسًا، يتكوّنُ عندما تنغلقُ فتحةُ المزمار انغلاقًا تامًّا عند النّطقِ به [23]، أمّا القدماءُ فَيرونَه مجهورًا شديدًا، يخرجُ مِن أقصى الحَلقِ [24]، شاقٌّ عندَ النطقِ بهِ، لذلكَ لجأتْ بعضُ القبائلِ العربيةِ إلى التَّخلّصِ منهُ بإحدى ثلاثٍ على الأغلبِ: إبدالها حرف مَدٍّ مِن جِنسِ حركةِ ما قَبلها، أو بحذفِها مِن دونِ تعويضٍ، أو تسهيلِها بَينَ بينٍ[25].

قال سيبويهُ: فأمَّا النّبيّ فإنَّ العربَ قدِ اختَلفتْ فيه... والقِياسُ الهَمزُ، ولَيسَ مِن العَربِ أَحدٌ إلا وهو يقولُ: تَنبَّأ مُسيْلمة؛ وإنَّما هو مِن أَنبَأت [26]. وَيُفهَم مِن كَلامِ سِيبويهِ أنَّ الهمْزَ ليسَ

مرغوبًا في مِثل هذا الموضِعِ تحديدًا؛ لِقلّةِ استعمالهِ على ألسِنةِ العربِ، لكنَّنا نلحظُ كأنَّ الهمزَ اقترنَ بدلالةٍ سّلبيةٍ للكلمة، وذلكَ بالعَملِ الَّذي ادَّعاه مُسَيلمة الكذَّابُ، ويؤكِّد هذا قَولُ ابنِ سِيده: والأَجْوَدُ تَرْكُ الهَمزَةِ؛ لِأَن الِاسْتِعْمَال يُوجِبُ أَنَّ مَا كانَ صَحِيحًا أو مَهموزًا مِن فَعِيل فَجَمعُه فُعَلاء مِثْل ظَرِيف وظُرَفاء ونَبِيء ونُبَاء[27]، ويُستنتجُ مِن كَلامِ اللُّغويينَ أنَّ الهمزَ ظاهرةٌ قَبَلِيّةٌ، فَبعضُ القبائلِ يَهمِزُ، وبعضُها يترُكُه، قال الأزهريُّ مُعقِّبًا على كلامِ سيبويهِ: ليسَ أحدٌ مِن العَربِ إلا وَيقولُ: تنبَّأ مُسيلمة بالهَمز، غير أنَّهم تَرَكوا الهمْزَ في النَّبيّ كما تَركوهُ في الذُّرِّيَّة والبَرِيَّة، والخابيَة [28]، إلا أهْلَ مَكّةَ فإنَّهم يَهمِزون هذه الأحْرفَ، ولا يَهمِزون في غَيرِها، ويُخالفونَ العَربَ في ذلك[29]، وقُرِئَ بِهما في القُرآنِ الكَريم[30]، فَمَن هَمَزَ فهُو عِندَه مِن أَنبأَ إذا أَخبَرَ، ويُجمَعُ نُبَى، وأَنبِيَاء[31]؛ لأَن الهَمْزَ لمّا أُبْدِل وأُلْزِمَ الإبْدالَ جُمِعَ جَمْعَ مَا أَصلُ لَامِهُ حَرْفُ العِلَّةِ كَعِيد وأَعْيَاد [32]، وقد جاءَ في جمْعِ نَبِيّ نُبَآءُ [33]، ومِما يدلُّ على أنَّ أصلَه مَهموزٌ قولُ الشَّاعرِ[34]:

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ، إنَّكَ مُرْسَلٌ بالخَيْرِ، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

ويُعلِّلُ اللغويونَ تَرْكَ الهَمْزِ بِأحدِ احتمالين: الأول: أنْ يكونَ اشْتقاقُه اشْتِقاقَ الهَمزِ ثُمَّ سَهَّل الهمْزةَ، والثَّاني: أنْ يكونَ اشتقاقُه مِن نَبَا يَنْبَا [35]، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: لَا يَخْلُو قَوْلُهم: النَّبيّ، مِن أَن يَكونَ مأخوذًا مِن النّبَأ أَو مِن النَّبْوَةِ [36]، ويؤكِّدُ اللغويونَ أنَّ الأصلَ للنبيّ هو الهمْزُ، ونَجدُ ذلكَ واضحًا في قَولِ سيبويهِ السابق وقَولِ الخليلِ: والنُّبوّة، لَولا ما جاءَ في الحديثِ لَهُمِزَ[37]، وقول ابنِ السّكّيت: وممَّا تَركتِ العَربُ همْزَهُ، وأَصلُه الهَمزُ كذلك النَّبيّ -صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، وهو مَنْ أَنْبَأَ عن اللهِ جلَّ وَعزَّ، فَتُرِكَ هَمْزُهُ[38].

أمّا المعجميون فالحالُ عندهم مُشابِهٌ للّغويينَ في عدم الجزمِ في أصلِ الكلمةِ ودلالتِها، فيما إذا كانت النبيُّ من نبأ أو من نبو، قال الجوهريُّ: والنَّبَأُ: الخَبَر، تَقول: نَبَأ ونَبَّأ، أي: أخبَر، ومنه أُخِذ النَّبِئ؛ لأنه أَنبأَ عَن اللهِ تَعالى، وهو فَعِيلٌ، بِمَعنى فاعِلٌ[39]، وعندما تحَدَّثَ عن نبا- بِغَير همزٍ قالَ: فَإنْ جعَلتَ النَبِيَّ مأخوذًا منهُ، أيْ أنَّه شُرِّفَ على سائرِ الخَلْقِ، فَأصلُه غيرُ الهَمزِ، وهو فَعِيلٌ بِمَعنى مَفعولٍ[40]، ويؤكد ابنُ فارسٍ هذا الخلافَ في حديثِه عن نبأ ونبو، فالنُّون والباء والهَمْزَة قِيَاسُهُ الإِتْيَانُ مِنْ مَكانٍ إِلى مَكانٍ، ومِنْ هَذا القِيَاسِ النَّبَأُ: الخَبَرُ، لِأَنَّهُ يَأتي مِنْ مَكانٍ إِلى مَكانٍ... وَمَنْ هَمَزَ النَّبِيَّ فَلِأَنَّهُ أَنْبَأَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى [41]. والنُّون وَالبَاء وَالحَرْف المُعْتَلّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ فِي الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ تَنَحٍّ عَنْهُ ... وَيُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْمُهُ مِنَ النَّبْوَةِ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ، كَأَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ بِرَفْعِ مَنْزِلَتِهِ [42]، ونخلُصُ مِن هذا إلى أنَّ عدَم الجزْم في أصْلِ الكلمةِ فتحَ بابَ التَّعدُّدِ الدلاليّ للكلمةِ، أو تجَاوزَ الدَّلالةَ الوضعيةَ لها وجعلَها تَتداخلُ مع دلالةٍ أخرى، فالنبيُّ ذو الأصْلِ المَهموزِ هو مَن أنْبأ عَن اللهِ كما مَرَّ آنِفًا، أمّا مَن عَدّهُ مِن النَّبْوَةِ والنَّباوةِ، وَهِي الِارْتِفَاعُ من الأَرْضِ لارْتِفَاع قَدرِه، وَلِأَنَّهُ شُرِّفَ على سائرِ الخَلْقِ[43]، بِرَفْعِ مَنْزِلَتِهِ.

وَفْقَ المُعطياتِ السَّابقةِ فإنّنا نَجزمُ أنَّ الهمْزَ هو الأصلُ، لكنّ الأشهرَ -والأكثرَ- استعمالاً هو التَّركُ، وهذا شائعٌ في اللغةِ في كثيرٍ من الكلمات كالفِعْل يَرَى وأصلُه رَأى، وكذلك الحالُ عندما تُنطقُ كلمةُ النَّبيّ فإنَّ المُتبادرَ إلى الذّهنِ هو الإنباءُ والإخبارُ عنِ اللهِ تعالى، ويَبدو التّداخلُ جليًّا بينَ الأصلِ المهموزِ وغيرِ المهموزِ عندَ اللغويينَ إذْ أَدخلوا دلالةً إسلاميةً عليهما؛ فهل يُعقلُ أنْ نُفرّقَ لُغويًّا بينَ مَن ادَّعى النبوَّة كذبًا ومَن اتَّصفَ بها حقيقةً بالهمزة كما ذَكرَ سيبويهُ؟ وكذلك

الأمرُ في قَرْنِ دلالة الكلمةِ بالرِّفعةِ والشَّرفِ، ولَنا أنْ نتساءلَ عن الرِّفعةِ التي تنالُ مُدَّعي النُّبُوةِ كذبًا! والَّذي يتَّضح لنا أنَّ اللغويينَ ذكروا دلالةَ الكلمةِ [الدَّلالةَ التَّلازميّةَ] مقترنةً بالنَّبيّ محمدٍ صلى اللهُ عليه وسلمَ، وهذا ما لمسْناهُ عند ابنِ السِّكّيت، وهو ما دفَعَهم إلى القولِ بأنَّهُ مِن الرِّفعةِ والمَنزلةِ، وسواءٌ أجَرَينَا معَ الأصلِ المَهموزِ أمْ معَ غيرِ المَهموزِ فإنَّ الدَّلالةَ اللغويةَ للكلمةِ قدِ استقرّت على ما ذكرنا آنفًا.

القسم الثاني: النبي في القرآن الكريم:

نتحدّث هنا عن دلالةِ الكلمةِ في العصرِ الإسلامي؛ لتعقّب التطوّر الدلاليّ لها، وسيكونُ التّعقّبُ اعتمادًا على السياقِ القرآنيّ؛ لِمعرفةِ ما طرأَ عليها من تغيرٍ دلالي، أو تطوّرٍ سواء أكانَ التغيّرُ رأسيًا متمثّلاً في: الرقي الدلالي أو الانحطاط الدلالي. أم أفقيًّا متمثّلاً في: التوسّع الدلالي أو التضييق الدلالي أو نقل المعنى.

السّياقُ الأول: قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النِّسَاء : ١٦٣].

عند تأمّلِ هذا السّياق نجدُ أنَّ تَصاحبًا لفظيًّا لكلمة النبيَّ مع كلمة الوحي، ونستنتجُ من قولِه ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ ، أنَّ الوحيَ للأنبياء، وأنَّ العطفَ بالواوِ للدَّلالة على أنّ المعطوفينَ من جنسٍ واحدٍ فَهُم جميعًا في هذه الآية أنبياءٌ، أي إنَّ نُوحًا ومحمَّدًا أنبياء يوحَى إليهم.

السياقُ الثاني: قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۝١ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأَحْزَاب : ١ - ٢].

نجِدُ خطابًا صريحًا يا أيّها النبيُّ ... اتَّبع ما يُوحَى إليكَ مِن ربّك. فالنبيُّ محمدٌ يوحَى إليه وطُلِب منه اتِّباع الوحي.

وللوحي علاماتٌ كانت تَظهرُ على النبيّ، ويُحِسُّ بها مَن حَولَهُ، يدلُّ على هذا قولُ أبي هريرة: "وَكَانَ إِذَا جَاءَ الوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْوَحْيُ"[44]، ويؤيد هذا أيضًا ويؤكده قولُ عائشةَ رضي الله عنها: وَلَقدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ فِي اليومِ الشَّدِيدِ البَرْدِ، فَيَفْصِمُ عَنهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا[45].

السياق الثالث: قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا﴾ [الأحزاب : ٢٨]. **ومثلُه قوله تعالى:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَـٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب : ٥٩].

نجدُ تصاحبًا لفظيًا بينَ النبيّ والقولِ المُحدَّدِ (التبليغ) الخاصّ بما يوحَى إليه، (قل لأزواجِك)، وفي الثاني (لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين) وهذا التبليغُ ليسَ عامّا لكافةِ الناسِ، ويمكنُ وصفُهُ بأنّه وحيٌ محدَّدٌ بأسرةِ النبيّ صلى الله عليه وسلمَ. وموضوعه مرتبطٌ بالأحكامِ الشرعيّة؛ خاصٌّ بالحياةِ الزوجيّة، والتبليغُ مباشِرٌ أيضًا، وهنا يتّضحُ دورُ السياقِ في تحديدِ الدلالةِ إذِ التبليغُ جاءَ مُحدَّدًا ومباشِرًا.

السياق الرابع: قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَـٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ﴾ [الطلاق : ١] .

وهنا لا نجدُ تصاحبًا لفظيًّا مع النبيّ، بل نجدُ موضوع التبليغ لا غير، وهو أيضًا من الأمور الشخصية. ومثلُ هذا قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتُ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡرِقۡنَ وَلَا يَزۡنِينَ وَلَا يَقۡتُلۡنَ أَوۡلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَـٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي

مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المُمْتَحنَة : ١٢]. فلا مصاحبات لفظية للنبي، وما ذُكر هو موضوع التبليغِ المتعلّق بتعاملهِ مع المؤمناتِ اللاتي جِئنَ لبيعته. ويرى الباحثانِ أن هذا التبليغَ قد صارَ تشريعًا؛ لأنَّه جاء في القرآن الكريم، والقرآنُ من متلازمات الرسول.

نلاحظُ مِن النصوصِ السابقةِ أنَّ التبليغَ المباشرَ كانَ مُحدَّدًا بالأحوالِ الشَّخصيةِ، كاللباسِ والطلاقِ، ومنها ما كانَ مُحدَّدا بِالبيعةِ الخاصّةِ بالنساءِ.

السياق الخامس: قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنفَال : ٧٠].

نرى في السياقِ القرآني خطابًا موجّها للنبيّ ﷺ يتحدّث عن الأسرى، وهذه حالةٌ من حالاتِ القتالِ، والقتالُ والجهادُ مِن الأعمالِ الخاصّة بالنبوةِ، وسيأتي ذكرُهُما لاحقًا.

ونتوقّف هنا عندَ مسألةِ التّبليغِ فيما إذا كانت واجبةً عليه أم لا؟

يؤكّد السياقُ القرآنيُ أنَّ التبليغَ من صفاتِ النبيّ، وأنَّه واجبٌ عليه؛ إذ يترتّب على هذا التبليغ اتّباع الناس له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفَال : ٦٤]، فكيفَ يتّبعُه الناسُ مِن دُون تَبليغ؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التَّحْرِيم : ٨]، وهذهِ السياقات ردٌّ على القائلينَ: إنَّ النبيَّ لَمْ يَأْمُرْهُ اللهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ [46]. ويرى الباحثان أن تبليغ النبي نوعان: الأول: التبليغُ الكاملُ، ويكونُ فيما يتلقّاهُ النبيُّ مِن الوحيِ الخاصِّ بالنبوةِ وأعمالِها المتداخلةِ مع الرسالةِ، والثاني: التبليغُ الجُزئي، وهذا لا يشترط فيه أنْ يُبلّغَه لِغيره، فقد يكون خاصًّا به، ولا حاجة لِتبليغ الآخرينَ به، وهذا لا يقدح في النَّبيّ، ولا يُعدُّ واجبًا عليه؛ وذلك أنه

ليس مِن متعلقاتِ الرسالة، وهذا ما يكشفُه السياقُ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التَّحْرِيم : ٣]، وتتَّضحُ مِن هذا السياقِ ثلاثةُ أمور تعلّقت بالنبيّ: الأول: الإسرار من النبي، ﴿إذ أسَرَّ النبيُّ﴾ ويُروَى أنّه قال لِحَفْصَةَ: أتَكْتُمِينَ عليّ؟[47]. الثاني: الاختصاص بالتبليغ لبعضِ الناس [48] ﴿إلى بَعضِ أزواجِه﴾ . الثالث: ذِكر بعضٍ مِن أمور الوحي وإخفاء بعض ﴿عرَّفَ بعضَه وأعرَضَ عن بعضٍ﴾؛ وذلك أنّه ذَكرَ بَعضًا مِن الحديث ولم يذكر تفاصيله [49].

والمُلاحظ أنه وَقعَ منه ﷺ ما يتَعارضُ ظاهريًّا معَ التَّبليغِ المأمورِ بهِ وهو الإسْرارُ، وتَعريفُ بَعضٍ مما نبَّأهُ بهِ العليمُ الخبيرُ، ويجب التنبيه على أنه ذكرَ النبيَّ لا الرسولَ، وعلى هذا فالنبيَّ له أن يُسِرَّ أمرًا ما لِمَن شاء، وله أيضًا أنْ يُظهِر ما يشاء؛ وهذا لا يتنافى مع النبوّة، وليس له أنْ يفعلَ شيئًا منهما في الرسالة؛ إذ الرسالة تقتضي التبليغ الكامل كما أراد الله تعالى، وليس للرسول أن يخفي شيئًا منها، أو أن يخصَّ بعضًا من الناس دون غيرهم بجزءٍ معين منها، ويلاحظ أيضًا استخدامُ صِيغةِ نَبَأ ومُشتقّاتِها: نبَّأتْ وأنبَأك ونبَّأني وقرَنَها بالنبوة، ونرى أنَّ النبيَّ ﷺ يعيشُ حياتَه البشريةَ، والإسرارُ-في الأُمورِ الشَّخصيةِ- إلى بَعضِ الأشخاصِ لا يُعَدُّ مِن أعمالِ النبوةِ التي تَستوجبُ التَّبليغَ، وإعراضُه ﷺ عَنْ تَعريفِ زَوْجِهِ بِبَعْضِ الحَديثِ الَّذي أَفْشَتْهُ مِنْ كَرمِ خُلُقِه ﷺ فِي مُعاتبَةِ المُفْشِيَةِ وَتَأْديبِها؛ إِذْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ بِأَنْ يُعْلِمَ بَعْضَ مَا أَفْشَتْهُ[50].

السياق السادس: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التَّحْرِيم : ١]

يُظهِرُ السياقُ أنَّ لفظَ النبيِّ تصاحبَ مع التحريم (التشريع)، وهذا التشريعُ خاصٌّ به، وتبينُ السياقاتُ القرآنيةُ الأخرى أنَّ التشريع كانَ من صلاحياتِ الأنبياءِ السابقينَ، يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُ﴾ [آل عِمۡرَان : ٩٣]، فتحريمُ إسرائيلَ [يعقوبَ] عليه السلام على نفسِهِ طعامًا هو في الأصلِ مُباحٌ في شرعهِ، لكنْ لسببٍ ما حرَّمهُ على نفسِه، وهذا ما فعله النبيُّ محمّدٌ في تحريمِ شيءٍ مباحٍ على نفسِه.

فهذا السياقُ واضِحٌ في أنَّ النبيَّ لديه صلاحيةُ التشريعِ، وإذا لمْ تكنْ له تلكَ الصَّلاحيةُ، فهل لديه القُدْرَة عَلَى تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؟ وبناءً على هذا فقد تعدَّدتْ دلالةُ الاستفهام بين المُفسّرينَ، فمنهم من ذهبَ إلى أنَّه مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، أَيْ لَا يُوجَدُ مَا يَدْعُو إِلَى أَنْ تُحَرِّمَ عَلَى نَفْسِكَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ[51]، وقيل هو بِمَعْنَى الإِنْكارِ، وَالإِنْكارُ مِنَ اللَّهِ تَعالَى نَهْيٌ، وَتَحْرِيمُ الحَلالِ مَكروهٌ، وَالحَلالُ لَا يُحَرَّمُ إِلَّا بِتَحرِيمِ اللَّهِ [52]، وقال ابن عباسٍ: مَن قال في شيءٍ حلال: هو عليَّ حرامٌ فَعَلَيْهِ كفّارَةُ يَمينٍ [53]. ونقول: إنَّ النبيَّ قد حرّم ذلك على نفسِه، ولم يأمرْ غيرَه بتحريمِه، ولمْ يغيّرْ حكمَ اللهِ في التحريمِ، بل إنَّه منَعَ نفسَه من ذلك الطعامِ المباحِ، أو منعَ نفسَه أنْ يقرَبَ شيئًا أحلَّه اللهُ، وقد نبَّهَ اللهُ تعالى النبيَّ إلى أنّه لا ينبغي له أنْ يحرّمَ على نفسِه شيئًا حلالاً؛ ابتغاءَ مرضاةِ إحدى أزواجِه، وقد يفعلُ بعضُ المسلمين فعلاً يشابه هذا الفعل؛ لذلك نبَّه الله تعالى المؤمنينَ أنْ لا يقعوا في مثل هذه الأفعال فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ [المَائِدَة : ٨٧].

السياق السابع: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ [التَّوْبَة : ١١٣]، ويكشفُ السياقُ عن نوعٍ آخرَ من التّشريعِ؛ تشريعٌ قبلَ نزولِ القرآنِ الكريم، أو لمْ ينزلْ بشأنِهِ قرآنٌ. فهذا الاستغفار وقع منه قبل نزول القرآن الكريم؛ وذلك أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بنَ أَبِي أَمَيَّةَ بنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: [يَا عَمِّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ]. فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [أَمَا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ] (54)، فلمّا نزل القرآن عليه توقّف عن الاستغفار، ويرى الباحثان أن إبراهيمَ عليه السلام قد فَعلَ فِعلاً مشابهًا لِفعلِه ﷺ عندما استغفر لأبيه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُ﴾ [التَّوْبَة : ١١٤].

وهذا النوعُ من التشريعِ سيبقى معمولًا بهِ إلى أن ينزلَ قرآنٌ؛ فإمّا أنْ يقرَّهُ وإمَّا أن يمنَعَهُ ويُحرّمه؛ وفقًا لما يتناسب مع الرسالةِ وتشريعاتها، وهذا النوعُ يؤكدُ أنَّ التشريعَ من ملازماتِ النبيّ، فالصلاة مثلًا في أول الدعوة لمْ تكنْ مفروضةً بهيئاتها وأركانها وأوقاتها، إلاّ أنه كان ﷺ يصلّي، وبقيَ على هذه الحالِ إلى أنْ فُرِضتِ الصَّلاةُ في المعراجِ، ثمّ جاءه جبريلُ -عليه السلام- فعلّمَه كيفيةَ الصلاةِ وهيئاتِها وحدَّد له أوقاتَها ا(55).

ومِمّا يؤكد أنه كانَ يُشرّع قبل نزول القرآن الكريم تبنيه زيدَ بنَ حارثة، إذ رويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ زَيْدَ بنَ حَارِثَةَ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا كُنَّا نَدْعُوهُ إِلَّا زَيْدَ بنَ مُحَمَّدٍ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾ [الأَحْزَاب : ٥](56)، وقد كانوا يعاملونه معاملةَ الابنِ من الصّلبِ في الخَلْوةِ بِالمَحارِمِ، وتحريم زوجته على المتبنّي وغير ذلك مما هو مُباح للولد مِن الصُّلب، واستمر ذلك إلى أن نزلَ القرآنُ الكريمُ وأنهى التَّبني؛ فدُعي بعد ذلك بزيد بن حارثة، وانتهى ما كان له من التحريم.

السياق الثامن: قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ﴾ [الأَحْزَاب : ١٣] ، فهذا السّياق يبيّن أنَّ النبيَّ صاحبُ القرارِ في مَن يُسمَحُ له في الاشتراكِ في القتالِ أمْ لا؟ وهنا يرشدُهُ الله تعالى إلى التأكّدِ من أصحابِ الأعذار، وعليه أنْ لا يسمحَ لكلِّ مَن يطلبُ الأذنَ، فالتخلّفُ عن القتالِ غيرُ مقبولٍ إلا مِن أصحاب الأعذار، ومَن يعتذرُ فعليه أن يقدّمَ دليلًا على ذلك، وبالرّغمِ من نزولِ القرآنِ في أمرٍ نبويٍّ إلا أنّ القرارَ بقي ضمنَ صلاحياتِ النبيِّ القتاليةِ، ويراعي النبيُّ الأولَى ويقدّم المصلحةَ حسبَ الحالةِ التي تعرضُ له، وبناءً على صلاحياتِه النبويةِ فقد يقرّرُ منْعَ بعضٍ من المسلمين الاشتراكَ في القِتالِ، وذلك لمَّا جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ! أجَاهِدُ؟ قالَ: "ألَكَ أبَوان؟ ". قالَ: نَعمْ. قالَ:"فَفِيهِمَا فَجَاهِد"(57)، ومثلُه وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [التَّوْبَة : ٦١]. وإنَّ طبيعةَ القتالِ تتطلّبُ أنْ تكونَ صلاحياتُ واسعةٌ للنبيِّ؛ فهو الذي يقرّرُ مكانَ المعركةِ، وكيفيةَ قيادتها، ومتابعةَ ما يجري فيها مِن أمورِ الجندِ، والتخطيط

والانسحاب والكرَ والفرّ، ... فهذه الأعمالُ تتناسبُ وطبيعةَ القتالِ، ومِن ذلك أيضًا اختيارُ القادةِ، والسماحُ لبعضِ المسلمينَ عدم الاشتراك في المعركة لسببٍ ما.

السياق التاسع: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾ [الأنفال : ٦٧].

وهذا السّياقُ القرآنيُّ يبينُ لنا أنَّ النبيَّ له صلاحيةٌ تشريعيةٌ مارسَها، فعاتبَه اللهُ تعالى على حُكمِه الذي اتَّخذهُ بشأنِ فداء أسرى غزوةِ بدرٍ الكبرى، حينما استشار النبيُّ ﷺ أبا بكرٍ وعُمرَ في الأسرى: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الأُسَارَى؟ فقالَ أَبو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! ... أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنهمْ فِدْيَةً... فَقالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَرَى يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ قُلْتُ: ... أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ... فَهَوِيَ رسولُ اللهِ ﷺ مَا قالَ أبو بَكرٍ[58]، ولمَّا نزلت الآيةُ على النبيُّ ﷺ بَكى، وبكى مَعَه أبو بَكرٍ ﷺ[59]؛ فاختيارُ النبيّ- ﷺ - الفِداءَ، وعدمُ قَتلِهم، حصلَ بناءً على سلطته التشريعية، ولو لم تكنْ مِن سلطتِه التشريعيةِ لانتظرَ نزولَ الوحيِ ليبلِغَه حُكمَ الله فيهم، لكنَّ النصَّ القرآنيَّ يبينُ أَنَّ هذا الحكمَ لا ينبغي أن يكون نبويًّا جديدًا، بل يجبُ أنْ يكونَ حكمَ الأنبياءِ السابقينَ، وهذا التشريعُ النبويُّ كانَ وقتَ نزولِ القرآنِ الكريمِ، ومعَ أنّه تشريعٌ خاصٌّ بالنبوةِ، متعلّق بها، إلا أنّه غدا تشريعًا نبويًّا مرتبطًا بالرسالة، وهنا تتداخل النبوّةُ والرسالةُ.

وهناك نصوص كثيرةٌ تؤكّدُ أنَّه كانَ يشرّعُ للناسِ في العباداتِ وغيرِها وتُعرَفُ تلكم التشريعاتِ بالسُّنَنِ كسُنَنِ الصلاةِ، وصيام الأيامِ البيضِ والسِّواكِ وغيره، وبناء على هذا فإنَّ السياقَ يساعدُ في تفسير الآياتِ القرآنيةِ التي ظهرَ فيها عِتابٌ على اجتهادٍ منهُ ﷺ مِن دُونِ تبيانِ المُخاطبِ [نبيّ أو

رسول أو عبد ...] كما في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عَبَس : ١ - ١٠]، بأنَّ المخاطبَ هو النبيُّ لا الرسول، ومثل هذا النَّصِّ غير المُحدد بالخطاب [النبي/ الرسول] الذي يبينُ وقوعَ الذنبِ منه، وأنَّ اللهَ تعالى سيغفره له: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفَتح : ٢]، وهنا يُثار تساؤلٌ متعلّقٌ بالمغفرةِ والعتابِ ونحوهما مما مرَّ سابقًا، هل هي متعلّقة بالنبي أم بالرسول؟ أم بكليهما؟

ويرى الباحثان أنّه لا خلافَ أنَّ الرسولَ معصومٌ بِنصِّ القرآن نفسِه في أكثرَ من آيةٍ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المَائِدَة : ٦٧]، ؛ ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأَعْلَى : ٦] وذلك أنَّ الرسالة لا تتناسبُ والخطأَ أو النقصَ أو الخللَ، وهي متعلقةٌ بالقرآنِ الكريمِ، وبما أنَّه معصومٌ فلا يمكنُ أنْ يقعَ منه شيءٌ يقدحُ في الرسالةِ، ولا يمكن أن يقعَ منهُ الخطأُ أو النقصُ أو النسيانُ، فإن الذنبَ أو العتابَ ليسَ متعلقًا بالرسولِ.

ولذلك نرى أن المغفرةَ تكونُ على مَن يقع منه الخطأ ونحوه وهذا متعلق بالأعمال البشرية التي لا يكون الشخص فيها معصومًا، وبما أنَّ النصوصَ السابقة صريحةٌ في ذكر النبيِّ أحيانًا والرسول أحيانًا أخرى، واقترنت العصمة بالرسول ولم تقترن بالنبي، فهذا يدلُّ على أن النبيَّ غيرُ معصومٍ؛ لأنَّ طبيعةَ النبوةِ تتطلبُ ذلك، ولو كان رسولاً معصومًا كيفَ يقبل فداء الأسرى- مثلًا- ثم ينزل القرآن بحُكم مُخالفٍ لِحكمه؟ وكيف يتبنّى زيدَ بنَ حارثةَ ويقرّرُ له مِن الأحكام الشرعية

ما قرَّرها الإسلامُ للولد مِن الصُّلب ثم ينزل القرآنُ ويُنهي الحكمَ الذي كان معمولًا به؟ فهذه النصوص وأمثالها تبين أنَّ النبيَ لا تستلزمه العصمة، بل تستلزمُ الرسولَ فقط.

وبناءً على ما سبق يمكن عَدّ النصوصِ التي فيها اجتهاد أنها نبوية، من مثل ما وردَ في الصحيحينِ عن ابن عباس رضي الله عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي البَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ]. فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺقَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ القُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قرِّبوا يَكْتُبْ لَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [قُومُوا] [60]، فهذا يؤكِّد أنّه نبيٌّ لا رسول، ولو كان رسولاً لَمَضى الأمرُ الذي أراده ولَمَا قَدِر أحدٌ أنْ يمنَعَه مِن تنفيذه، فالرسول لا بدَّ أن يُبلِّغَ ولا يقدر أحدٌ على منعه ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المَائِدَة : ٦٧].

السياق العاشر: قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [التَّوْبَة : ٧٣].

تلازمت كلمةُ النبيّ مع الجهاد في القرآن الكريم، في أكثرَ من آيةٍ، والجهادُ مختلفٌ عن القتالِ إذ الجهادُ أعَمُّ من القتالِ؛ وذلك أنَّه لا يُشترطُ فيه القتالُ، فقد يكونُ بالكلمةِ، وقد يكونُ بالمالِ، يدلُّ على ذلك قوله -ﷺ-:" جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَأَنْفُسِكُمْ، وَأَلْسِنَتِكُمْ"[61]، وهو متَعدِّدُ المراتبِ، كجهاد الكفّار والمنافقينَ، أمَّا القتال فهو عامٌّ لا مراتبَ له، ويكون بالسّنان لا غير،

والملاحظُ أيضًا أنَّ الجهادَ مطلوبٌ منَ النبيِّ فقط مع الفئتينِ المذكورتينِ، وكأنَّ المهمة الأولى في جهادِهم تُلقى على عاتِق النبيِّ وحدَه، بعكسِ القتالِ فإنّه يكونُ ممَّن آمنَ مع النبيِّ يدلّ وتلازمت كلمة النبي مع التحريضِ على القتالِ، وتلازمت كلمةُ القتالِ مع المؤمنينَ يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، فالمطلوب من النبيِّ التحريض على القتالِ لا القتالَ نفسُه، ومهمة القتالِ للمؤمنينَ لا للنبيِّ، أمّا السياق التالي فيكشف لنا أنَّه ليسَ مُستثنًى من القتالِ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عِمْرَان: ١٤٦] ، ولم يكن القتال في بني إسرائيل مختصًّا بالأنبياء بل كان يشركهم فيه الملوك، وكان بعض الأنبياء منهم ملوكًا أيضًا كداوود وسليمان، وكان القتالُ يشرع بواسطتهم، ولمّا ماتَ موسى عليه السلام طلب بنو إسرائيل من أحد أنبيائهم أن يبعث الله ملكًا يقاتلون معه، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٦]، فبعث اللهُ لهم طالوتَ مَلِكًا عليهم ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البَقَرَة: ٢٤٧].

ومما يؤكد أنّ القتال وتوابعه ليست من أمور الوحي والرسالة، بل هي من أمور النبيّ والنبوّة تلك القراراتُ التي صدرت عن النبيّ وجعلتْه محلَّ عتابٍ من اللهِ تعالى، ولو كان الأمر وحيًا فكيف له أنْ يقرّر أمرًا قبل نزول الوحي عليه؟ ثم يأتي الوحي معاتبًا أو ناسخًا حكمًا أصدرهُ النبيُّ؟ وأين هي العِصمة التي تمنعهُ مِن الوقوعِ في مخالفة الوحي؟

وهذا يدلُّ على أنّه نبوي، وهذا القرارُ لم يتدخل فيه الوحيُ وذلك أنَّه أذِن لبعضِ المسلمين أنْ لا يقاتلوا لمّا جاءوه يعتذرون عن المشاركة في غزوة العُسرةِ، فأذِنَ لهم فعاتبَه اللهُ فيهم بقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [التَّوْبَة: ٤٣]، مَا

كَانَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنْكَ؛ إِذْ قَالُوا لَكَ: لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكَ، حَتَّى تَعْرِفَ مَنْ لَهُ الْعُذْرُ مِنْهُمْ فِي تَخَلُّفِهِ وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ مِنْهُمْ، فَيَكُونُ إِذْنُكَ لِمَنْ أَذِنْتَ لَهُ مِنْهُمْ عَلَى عِلْمٍ مِنْكَ بِعُذْرِهِ، وَتَعْلَمَ مَنِ الْكَاذِبُ مِنْهُمُ الْمُتَخَلِّفُ نِفَاقًا وَشَكًّا فِي دِينِ اللَّهِ [62]، ثُمَّ بيَّن له أنّ الأذن تكون في أمورهم وشؤونهم الخاصة ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النُّور: ٦٢].

ونجد عددًا من النصوص التي تدورُ في فلكِ الجهاد والقتال كالغلول، واقترن بكلمة النبيّ وكأن القتال وكلُّ ما يتعلّق به من أمور النَّبيّ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عِمْرَان: ١٦١]، وما صحّ له ذلك، يعني أنَّ النُّبوةَ تنافي الغُلُولَ... وأنْ يبرأ رسول الله ﷺ من ذلك وينزِّه وينبّه على عِصمته[63]، وقرأَ الجمهورُ [يُغَلَّ] نَهْيُ جَيشِ النَّبيءِ عنْ أنْ يَغلُّوا؛ لأنَّ الغُلولَ في غنائمِ النَّبيءِ ﷺ غُلولٌ لِلنبيءِ، إذْ قِسمةُ الغنائمِ إليهِ، وأمَّا على قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو وعاصم [يَغُلَّ] فَمعنى أنَّ النبيءَ لا يَغُلُّ أنَّه لا يقعُ الغلولُ في جيشِه، فإسنادُ الغُلولِ إلى النبيءِ مجازٌ عقليٌّ لمُلابسةِ جيشِ النبيءِ نبيئَهُم، ولكَ أنْ تجعلَهُ على تقديرِ مضافٍ. والتقديرُ: ما كانَ لجيشِ نبيءٍ أنْ يَغُلَّ[64].

أمّا اختيارُ مكانِ المعركة وخطَّتِها فَخيرُ ما يؤَشَّرُ به قولُه للرُّماة في غزوة أُحُدٍ: "احْمُوا ظُهُورَنَا، فَإِنْ رَأَيْتُمُونَا نُقْتَلُ، فَلا تَنْصُرُونَا، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا قَدْ غَنِمْنَا فَلا تُشْرِكُونَا[65]"، وانتهت المعركة بفوز المشركين، فهل يُعقَل أنْ يكونَ الوحيُ والعصمةُ مجتمعانِ وينتصرَ المشركون؟

وعند تأمّلِ النصوص ولا سيما القرآنية نجدُ أنَّه لمْ تثبت للنبي العصمةُ والطاعةُ مثلما أثبتهما للرسولِ، لكنّه أثبتَ للنبي أُمورًا دينيةً أحيانًا وأخلاقيةً أحيانًا أخرى، ومثالُ ذلكَ ما أَوْجبَه له أثناءَ

التَّعاملِ معَه فقدْ حدّدَ أمورًا ينبغي التَّوقّفُ عِندَها، ومِن ذِلكَ قولُه تعالى: إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأَحْزَاب: ٥٦]، فهذه الآيةُ تبيّنُ مَكانةَ النبيّ -ﷺ- العاليةَ عِندَ اللهِ تعالى، وقد أمَرَ المؤمنينَ بالصلاةِ عليه عليه السلام، وجُعل السلام عليه جزءًا من الصلاة: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ(66)، ومِمّا يتَّصلُ بالجانبِ الأخلاقيّ فقد أمرَ اللهُ تعالى المؤمنينَ أنْ لا يرفعوا أصواتَهم فوقَ صوتِه، وأنْ لا يتعاملوا معه كما يتعاملونَ مع بعضِهم في الجَهرِ بِالقَولِ وما يُرافقُ ذلكَ في المَجالسِ، وقَد أَرْشدَ اللهُ المؤمنينَ إلى ضَرورة الرُّقيّ في التَّعاملِ معَه، وأنْ يَتَذكّروا دائمًا قَدرَه ومَكانتَه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحُجُرَات: ٢]، وممّا أثبته الله تعالى له التوبة عليه وعلى المؤمنين قال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ﴾ [التَّوْبَة : ١١٧]، وممّا أثبته له الأمّيّة قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأَعْرَاف : ١٥٨].

الخاتمة:

أدّى السياقُ دورًا بارزًا في تحديدِ المكونات الدلالية لكلمتي النبي والرسول متلازمتينِ مع محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وبيّن السياقُ أن كلَّ كلمةٍ لا تصلحُ أن تقعَ موقِع الأخرى لِما صاحبَ كلاً منهما من مصاحباتٍ (متلازمات) لفظية، وقد توصّل الباحثان إلى جملة من النتائج جاءت كما يلي:

النتائج اللغوية الدلالية:

-كلمة النبي من المشترك السامي، وليست سُريانية كما زعم بعض اللغويين.

-تداخلت الدَّلالة اللغوية للنبي بين الجذرين نبأ ونبو.

-أسقطَ بعض النحويين ملمحًا تمييزيًا سلبيًّا على كلمة نبيء المهموزة، وملمحًا إيجابيًّا على نبيّ غير المهموزة.

-لم يستطع اللغويون والمفسرون الجزم بأن النبي من الجذر المهموز أو من غير المهموز.

-في مجال **الدلالة التلازمية**؛ تلازمت كلمة النبي مع الأمي، والتوبة، والصلاة عليه، والجهاد، والتحريض على القتال، والتحريم.

-تلازمت كلمة الرسول مع الكتاب والبلاغ والعصمة.

-محمد صلى الله عليه وسلم له عدة صفات منها: النبي والرسول.

-للسياق دور كبير في تحديد دلالة الكلمة، فمحمد صلى الله عليه وسلم نبيًّا له صفات وأفعال تختلف عن صفات وأفعال محمد الرسول.

-لا تقع كلمة النبي في ترادف مع كلمة الرسول.

النتائج المترتبة على النتائج اللغوية:

-النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان يوحى إليه كما كان يوحى إلى غيره من الأنبياء السابقين.

-كان الصحابة يعرفون النبي صلى الله عليه وسلم عندما يأتيه الوحي.

-النبي محمد صلى الله عليه وسلم له الحق في إظهار ما يوحى إليه، أو إخفاء بعضه، أو إبلاغ بعض من الناس وعدم إبلاغ آخرين، وليس كذلك للرسول محمد.

-ما يوحَى للنبي محمد مختلف عما يوحَى للرسول محمد.

-أحيانا ما تتداخل أعمال النبوة بأعمال الرسالة.

-أوجَب الله تعالى حقوقًا دينية وأخلاقية للنبي محمد وأثبت أخرى للرسول محمد.

-طاعة النبي محمد اختيارية (سنَّة)، أمّا الرسول محمد فطاعته وجوبية (قرآنية).

-لا تستلزم النبيَّ العصمةُ، بل تستلزمُ الرسولَ.

التوصيات:

يوصي الباحثان بضرورة دراسة بقية صفات محمد صلى الله عليه وسلم كالعبد والرسول وفق النظريات الدلالية الحديثة في دراسة المعنى.

المصادروالمراجع:

1- الأذرعي، محمد بن علاء بن أبي العزّ (ت: 792هـ): شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط10، 1417هـ/1997م.

2- الأزهري، أبو منصور (ت: 370هـ): تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.

3- الألباني، محمّد ناصر الدّين (ت: 1420هـ): صحيح سنن أبي داوود، مؤسسة غِراس، الكويت، ط1، 1423هـ/2002م.

4- أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1979م.

5- البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت: 256هـ): صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، دار اليمامة، دمشق، ط5، 1414هـ/1993.

6- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ

7- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (ت: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/ 1987م.

8- ابن حنبل، أحمد (ت: 241هـ): مُسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م.

9- الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.

10- الزمخشري، محمود بن عمر (ت538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه: مصطفى حسين، القاهرة، دار الريان، ط1407،3هـ/1987م.

11- ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب (ت244هـ): إصلاحُ المَنطِق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.

12- سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.

13- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 458هـ): المُخصَّص، تحقيق: خليل جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1996م.

14- الشايب، فوزي: محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، الأردن، ط1، 1999.

15- ابن الشجري، ضياء الدين (ت 542هـ): أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.
16- الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، القاهرة، دار هجر، ط1، 1422هـ/2001م.
17- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت: 1393هـ): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984م.
18- عبابنة، يحيى وآمنة الزعبي: اللسانيات المعاصرة: المقدمات والتطبيقات والمناهج، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط1، 1440هـ/2019م.
19- عبابنة، يحيى وآمنة الزعبي: معجم المشترك اللغوي العربي السامي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2014م.
20- العسكري، أبو هلال، (ت 395هـ): الأوائل، دار البشير، مصر، 1408هـ.
21- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.
22- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ): مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.
23- فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت606هـ): مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.
24- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، المصرية للتأليف والترجمة، ط1، (د.ت).
25- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ): العَين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
26- الفريجات، عادل: الشُّعراء الجاهليون الأوائل، بيروت، دار المشرق، ط2، 2008.
27- كمال الدين، حازم علي: معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2008.
28- الكميت بن زيد: ديوان الكُمَيْت بن زيد الأسديّ، جمع وشرح وتحقيق: محمّد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط1، 2000.
29- مرعي، عيد: اللسان الأكادي، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة،2012.
30- مسلم بن الحجاج، أبو الحسين (ت: 261هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1374هـ/1955م.
31- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت:711هـ): لسان العرب، اعتنى بتصحيحه: محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط3، 1419هـ/1999م.
32- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت18ق.هـ): ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمّله وعلّق عليه: محمّد الطاهر ابن عاشور، تونس، الشركة التونسية- الجزائر، الشركة الوطنية، ط1، 1976.
33- النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338هـ): إعراب القرآن، وضح حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

المجلات والدوريات:

- مار أغناطيوس أفرام الأول: مجلة المجمع العلمي العراقي، 1/ نيسان(1950)، الألفاظ السريانية في المعاجم العراقية (9).

المصادر باللغة الإنجليزية:

-Beston& Others. (1982). Sabaic Dictionary, publication of the University of Sanaa, Edition Peeter.

الهوامش:

1) البيضاوي، عبد الله بن عمر: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج4، ص13.

2) انظر: عُمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ص 68.

3) انظر: عُمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ص 68.

4) عبابنة، يحيى : **اللسانيات المعاصرة**، ص 145.

5) انظر: الشايب، فوزي: **محاضرات في اللسانيات**، ص 460.

6) انظر: عُمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ص 68.

7) انظر: عُمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ص 74.

8) مرعي، عيد: **اللسان الأكادي**، ص 213.

9) عبابنة، يحيى: **معجم المشترك اللغوي العربي السامي**، ص 837.

10) كمال الدين، حازم علي: **معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية**، ص 374.

11) كمال الدين، حازم علي: **معجم مفردات المشترك السامي**، ص 373.

12 (Beston& Others: **Sabaic Dictionary**، publication of the University of Sanaa، Edition Peeters، 1982، p90.

13) كمال الدين: معجم مفردات المشترك السامي، ص 374.

14) البطريرك مار أغناطيوس أفرام الأول: **مجلة المجمع العلمي العراقي**، 1/ نيسان 1950م، الألفاظ السريانية في المعاجم العراقية (9)، ص 162.

15) البطريرك مار أغناطيوس أفرام الأول: **مجلة المجمع العلمي العراقي**، 1/ نيسان 1950م: الألفاظ السريانية في المعاجم العراقية (9)، ص 162.

[16]) منسوب إلى عمرو بن ألة، توفي نحو 150ق.هـ/ 476م. ابن الشجري، ضياء الدين: **أمالي ابن الشجري**، ج1 ص 149.

[17]) توفي الشاعر نحو 100ق.هـ/ 525م، الفريجات، عادل: **الشُعراء الجاهليون الأوائل**، ص439

18) الذبياني، النّابغة: **ديوان النابغة الذبياني**، ص239.

[19]) توفي نحو 150ق.هـ/ 525م.

[20]) العسكري، أبو هلال: **الأوائل**، ص43.

21) الكميت بن زيد: **ديوان الكُمَيْت** بن زيد الأسديّ، 434- 435.

22) الأزهري: **تهذيب اللغة**، نبأ.

23) اختلف وصفه بين القدماءِ والمحدثينَ، فهو عن المحدثينَ صوتٌ شديدٌ ليسَ مجهورًا ولا مهموسًا، وهذا يعني أنَّ فتحةَ المزمار تنغلقُ انغلاقًا تامًّا عند النّطقِ به، أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، 90.

24) سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 4/433-434.

25) أَي أَنها همزةٌ بَيْنَ الهمزةِ وَبَيْنَ حَرْفِ اللِّينِ، وَهُوَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حركتُها إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً، فَهِيَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ والأَلف مِثْلُ سأَل، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً فَهِيَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ مِثْلُ سَئِمَ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً فَهِيَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ مِثْلُ لُؤُم ... وَسُمِّيَتْ بَيْنَ بين لضَعْفِها، الجوهري: **الصحاح**، بين.

26) سيبويه، **الكتاب**، 460/3.

27) ابن سيده: **المُخصَّص**، 474/3.

28) الذريّة: من ذرأ، البريّة: من برأ، الخابية: من خبأ، عند مَن يهمزها وهم أهل مكة.

29) الجوهريّ: الصّحاح **تاج اللغة**، نبا.

30) قَالَ الزَّجَّاج: القِرَاءَة المُجْتمع عَلَيْهَا فِي (النَّبِيِّنَ) و (الأَنْبِيَاء) طَرْحُ الْهمزَة، وَقد هَمزَ جماعةٌ مِن أَهلِ المَدِينَة جَميعَ مَا فِي القُرآنِ مِن هَذَا، والأَجْودُ ترْكُ الهَمزِ، الأزهري، أبو منصور: **تهذيب اللغة**، تنبا.

31) يُجْمع أَنْبِيَاء، لأَن الْهَمْزَ لَمَّا أُبْدِل وأُلْزِم الإِبْدالَ جُمِعَ جَمْعَ مَا أَصلُ لَامِهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ كَعِيد وأَعْيَاد، ابن منظور: **لسان العرب**، نبأ.

32) ابن منظور: **لسان العرب**، نبأ.

33) ابن منظور: **لسان العرب**، نبأ.

34) البيت للعباس بن مرداس السّلمي، الشاهد فيه جمع نبي على نبآء، فهو دليل على أنه مخفف من نبيء المهموز، سيبويه: **الكتاب**، 460/3.

35) ابن منظور: **لسان العرب**، نبأ.

36) ابن سيده: **المُخصَّص**، 474/3.

37) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **العَين**، نبأ.

38) ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب: **إصلاحُ المَنطِق**، 121.

39) الجوهري: **الصحاح**، نبأ.

40) الجوهري: **الصحاح**، نبا.

41) ابن فارس: **مقاييس اللغة**، نبأ.

42) ابن فارس: **مقاييس اللغة**، نبو.

43) الأزهري: **تهذيب اللغة**، نبا.

44) مسلم: **صحيح مسلم**، 1405/3، الرقم:1780.

45) البخاري: **صحيح البخاري**،4/1، الرقم:2.

46) ابن أبي العزّ، محمد: **شرح العقيدة الطحاوية**، 155/1.

47) الفرّاء: **معاني القرآن**، 165/3.

48) الفرّاء: **معاني القرآن**، 165/3.

49) ذكر بعضًا من الحديث ولم يذكر تفاصيله، الزَّجَّاج: **معاني القرآن وإعرابه**، 192/5.

50) ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 353/28.

51) ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 346/28.

52) الرازي: **مفاتيح الغيب**، 568/30.

53) النّحّاس: **إعراب القرآن**، 302/4.

54) البخاري: **صحيح البخاري**،457/1، الرقم: 1294.

55) انظر: البخاري، **صحيح البخاري**،195/1، الرقم: 499.

56) البخاري: **صحيح البخاري**،457/1، الرقم: 1294.

57) الألباني: **صحيح سنن أبي داوود**، 286/7، الرقم:2282.

58) مسلم: **صحيح مسلم**، 1383/3، الرقم:1763.

59) مسلم: **صحيح مسلم**، 1383/3، الرقم:1763.

60) البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، 2146/5، الرقم: 5345؛ مسلم: **صحيح مسلم**، 1259/3، الرقم: 1637.

[61]) ابن حنبل: **مُسند أحمد بن حنبل**، الرقم: 12246.

62) الطبري: **جامع البيان عن تفسير آي القرآن**، تحقيق: عبد الله التركي، 477/11.

63) الزمخشري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، 433/1.

64) ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 155/4.

65) ابن حنبل: **مُسند أحمد بن حنبل**، الرقم:2609.

66) مسلم: صحيح مسلم، 301/1-302، الرقم: 402.